التمويل، المناهج، والهيمنة المعرفية:
قراءة في الموقف الأوروبي من التعليم في فلسطين

ملخص

يتناول النص قراءة نقدية للبندين (202) و(203) من قرار ميزانية الاتحاد الأوروبي الصادر في 29 نيسان 2026، والمتعلق بسياسات الاتحاد تجاه التعليم في فلسطين، ولا سيما ربط الدعم المالي بإصلاح المناهج الفلسطينية وفق معايير "اليونسكو" ومفاهيم السلام والتعايش ومكافحة التطرف. ويشير القرار إلى استمرار الدعم للسلطة الفلسطينية مع اشتراط إزالة أي مضامين تُعتبر تحريضية أو معادية للسامية، وإخضاع المناهج لمراجعات مستقلة قابلة للتحقق.

يقدم النص نقداً لهذا الإطار، معتبراً أن ربط التعليم بالتمويل يعكس آلية للضبط السياسي والمعرفي، تُستخدم لإعادة تشكيل المحتوى التعليمي الفلسطيني بما يتوافق مع رؤية أوروبية معيارية للصراع، تقوم على تحويله من سياق استعمار إلى "نزاع قابل للتعايش". كما ينتقد دور المؤسسات البحثية الأوروبية في إنتاج تقارير تُستخدم كمرجعية للسياسات، مع اعتبار أن "الموضوعية العلمية" قد تُخفي انحيازاً سياسياً يؤثر على قرارات التمويل والتدخل في التعليم.

ويؤكد النص أن مقاربة الاتحاد الأوروبي تميل إلى نزع الطابع السياسي عن المحتوى التعليمي الفلسطيني وإعادة تأطيره ضمن خطاب "السلام" و"التعافي"، مع التركيز على الطالب الفلسطيني بوصفه متلقياً يحتاج إلى إعادة تشكيل معرفي ونفسي، بدل التعامل معه ضمن سياق استعمار قائم. كما يشير إلى أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تقييد السرديات الفلسطينية المتعلقة بالهوية والتاريخ والمقاومة.

يخلص النص إلى أن السياسات الأوروبية في هذا المجال تعكس اختلالاً في موازين إنتاج المعرفة والسياسات التعليمية؛ إذ تُوظّف أدوات التمويل والمعايير الدولية لإعادة صياغة المناهج الفلسطينية وفق منظور خارجي، مما يثير إشكاليات جوهرية تتصل بالسيادة المعرفية، وحياد البحث العلمي، وتسيس التعليم في السياق الفلسطيني.

في البند 202 من القرار الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي في 29 نيسان 2026، حول ميزانية الاتحاد، يؤكد الاتحاد الأوروبي أنه يتعامل مع التعليم في فلسطين "كركن أساسي في بناء السلام والتعايش والتحضير لحل الدولتين الذي سيتم الوصول إليه على أساس التفاوض." [1] كما يرى في التعليم أيضاً وسيلةً أساسية لمناهضة التطرف والأيديولوجيات الراديكالية، ويتحول النص وبشكل مباشر من هذه الرؤية للتعليم إلى ربطها بالمساعدة المالية التي تقوم على أساس دعم تعليم يعزز السلام والتعايش. وبالتالي فإنه يؤكد على استمرار عمل الاتحاد مع السلطة الفلسطينية، معترفاً بالتعديلات التي تم القيام بها في عام 2025 والمراجعة المستمرة التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وخاصة تلك التي تمت على كتاب الصف الثاني عشر، والمراجعات الأكثر شمولية لمناهج الصفوف من 1-4. [1] ويؤكد على ضرورة أن تقوم السلطة الفلسطينية "بإزالة كل المواد التعليمية والمضامين التي تفشل في الالتزام بمعايير اليونسكو، خاصة تلك التي تتعلق بمعاداة السامية، والتحريض على العنف، وتمجيد الجهاد والشهادة، وتلك التي ترفض الحل السلمي." [1] ويطالب المفوضية الأوروبية بأن تقوم بمراجعة مدعومة بالأدلة القابلة للتدقيق والتصديق، وأن تنشر نتائج هذه

أوروبا والمناهج: سياسة لا تعليم

ويؤكد الاتحاد في البند 203 أنه لم يقدم أي دعم مالي أو تمويل في العام 2024 لإصدار الكتب المدرسية الفلسطينية، وأن دعمه اقتصر على الرواتب والعلاوات الاجتماعية والمجالات الصحية. [2] وأن هذا الدعم بقي مرتبطاً -ولو جزئياً- بقيام السلطة بالإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في "مصفوفة الإصلاح" عام 2024، والتي تتضمن "مراجعة منهجية للمواد التعليمية، وإزالة كل المواد التعليمية التي تخالف معايير اليونسكو، خاصة تلك التي تشجع معاداة السامية وتتضمن العنف الذي يجب ألّا يُعرض على الأطفال الفلسطينيين، وعلى الهيئة أن تتأكد من ألّا تذهب أي أموال إلى مواد تعليمية فيها إشارات معادية للسامية أو أمثلة تحرض على الكراهية والعنف." [2] والمقصود بأن لا يتعرض الأطفال لهذا العنف هو ذلك الموجود على الورق في الكتب الدراسية، أما ذلك الموجود على الأرض وفي الواقع الفعلي فعلى الطلبة أن يتعلموا كيف ينسونه من خلال مناهجهم الدراسية الجديدة، كما ستؤكد المقابلة التي قامت بها الباحثة التي أعدت الدراسة لمؤسسة جورج إيكرت.

تتبرأ ريم شبيلهاوس، التي قادت الفريق الذي أعد تقرير مؤسسة جورج إيكرت عن المناهج الفلسطينية، من أي مسؤولية لها عن الحملة التي يشنها الغرب والاتحاد الأوروبي باعتباره الوكيل الأساسي للرقابة الغربية على المناهج الفلسطينية؛ وتستهجن الباحثة الادعاء بأن المناهج الفلسطينية معادية للسامية، وتُبدي الضيق لأنها كلما تحدثت عن المناهج الفلسطينية في أي سياق يتم طرح هذه القضية. [3] وتُعبر الباحثة عن استهجانها لكيفية تحول الكتب الدراسية إلى قضية وحتى أداة للصراع، حيث تُستخدم لتدين الطرف الآخر وتُبين سوء نواياه، طبعاً الطرف الآخر هو الفلسطيني. [3]

وتُبرئ شبيلهاوس نفسها وفريقها البحثي من أي تدخل في سياسة الاتحاد الأوروبي التمويلية، فمعدو الدراسة لم يقولوا ما إذا كان على الاتحاد الأوروبي أن يموّل الكتب الدراسية الفلسطينية، فهذا ليس الدور المُعطى لهم؛ فدورهم يقتصر _ كما تصفه _ على "أن نُبيّن ما هو موجود في الكتب الدراسية، أن نجعله واضحاً قدر الإمكان، لنُمكّن السياسيين من أن يكون لديهم فهم تفصيلي، ولنُعطيهم معلومات تُمكّنهم من اتخاذ قرار على أساس واعٍ." [3] وتوثق الدراسة كل مرة يُذكر فيها اسم شهيد، أو كلمة جهاد، أو كلمة استعمار، أو حركة تحرر.

وتتغافل الباحثة عن دورها في البنية الاستعمارية، كما تتغافل عن الهدف الأساس الذي من أجله تم القيام بالتقرير، وكأقرانها من الباحثين تستخدم صفة البحث العلمي والموضوعية، وفي لحظات معينة حب الإنسانية، للتغطية على أي دور استعماري يلعبه التقرير كأداة رقابة وتقييم وضبط للمناهج الفلسطينية على أساس معايير تُجرّد الفلسطينيين من كونهم شعباً يناضل من أجل التحرر. ففي النهاية الإطار الذي حكم التقرير -والذي يتجلى في انسجامه مع منطق البند 202 القاضي بالتحضير لـ"حل الدولتين على أساس التفاوض" [1]- يُنتج تصوراً ضمنياً للحل يقوم على التعايش مع الاحتلال لا على التحرر منه. ليس هذا بالضرورة ما أعلنه التقرير صراحةً، لكنه ما يُنتجه هيكله المفاهيمي حين يُقيِّم المحتوى التعليمي بمعيار مدى ملاءمته لـ"السلام والتعايش" كما يعرفهما الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للباحثة في مجال التعليم والمعرفة، لا سؤال عن العلاقة بين المعرفة والسيطرة الاستعمارية، بل على العكس تبدو الباحثة مرتاحة للدور التقني الذي تصفه بالمهنية والموضوعية، والذي يمكن أن يُمكّن السياسيين من تصميم سياساتهم. ولكنها في الوقت نفسه تنفي أي دور للفريق البحثي في منع التمويل عن الكتب المدرسية الفلسطينية، فهم ليسوا مسؤولين عن القرار الذي سيتخذه هؤلاء الذين كُتب التقرير بتكليف منهم. هم كانوا فقط مكلفين باستقصاء ما أُريد منهم استقصاؤه، وهذا فعلياً يبدو أمراً طبيعياً في عالم رأسمالي استعماري حيث الإنسان، بما في ذلك الباحث، قادر على أن يحرر نفسه من أي سؤال عن التبعات ليس فقط السياسية، ولكن أيضاً الأخلاقية للأبحاث والتقارير التي يقوم بها، وهذا النموذج من البحث المُكلَّف به - حين تُحدّد الجهة الممولة الأسئلة والمعايير مسبقاً - يُنتج، بصرف النظر عن نوايا الباحث، نتائج تخدم أجندة سياسية بعينها، وتُسهم في تشكيل واقع يمسّ هوية شعب وسرديته. في مقطع آخر من المقابلة، لا "توحي" الباحثة فحسب، بل تُصرّح صراحةً بأن الجدل حول الكتب المدرسية تحوّل إلى ذريعة سياسية؛ إذ تقول: "لقد بات جلياً على نحو صارخ في الأشهر الأخيرة أن الاتهامات بمعاداة السامية في الكتب المدرسية هي في الحقيقة ورقة ضغط تُستخدم لتجفيف تمويل المنظومة التعليمية ونزع الشرعية عن الأونروا والسلطة الفلسطينية." [3]

وتضيف: "لم يكن هذا قط عن توفير تعليم جيد للأطفال، ولا عن السلام، ولا حتى عن قلق حقيقي إزاء معاداة السامية. إنه مسار بالغ الخطورة." [3] إن هذا الإقرار من الباحثة نفسها يفضح تناقضاً جوهرياً في موقفها: كيف يمكن الإقرار بأن النقاش برمته كان ذريعة سياسية لنزع الشرعية، والاستمرار في رفض المسؤولية الأخلاقية عن المعطيات التي قدّمتها لمن صاغوا هذه الذريعة؟

تقول الباحثة إن الدراسة خلصت إلى أن الكتب المدرسية "بالتأكيد ليست محايدة"، بل "تعكس وجهة نظر أحادية، كما تميل الكتب الدراسية أن تكون، خاصة في مناطق الصراع. ولكنني سأقول إنها لا تدعو للعنف، ولا تنادي بشكل مباشر لمعاداة السامية، هناك مقولات ضد الاحتلال، حيث الاحتلال هو الشيء السيئ، وليس اليهود، وليس إسرائيل. هذا مفاجئ، لأكون صادقة، وحتى إيجابي." [3] ومن الجدير بالملاحظة هنا أن فصل "الاحتلال" عن "إسرائيل" و"اليهود" وتقديم هذا الفصل باعتباره مؤشراً إيجابياً هو في حد ذاته انعكاس للإطار المفاهيمي الذي يحكم الدراسة: الاحتلال مقبول كمصطلح وصفي شريطة أن يُجرَّد من فاعله.

وتفخر الباحثة بالنتائج الإيجابية التي جاءت بها دراسة مؤسسة جورج إيكرت، حيث كانت الإشارات العديدة لحقوق الإنسان؛ إذ تقول: "من وجهة نظر القانون الدولي، الكتب الدراسية الفلسطينية من بين الأفضل في العالم العربي"، كما أن "الكتب المدرسية الفلسطينية أكثر حساسية بكثير [من تلك العربية] في تقديم إسرائيل، وسأقول، أيضاً، فيما يتعلق بمعاداة السامية". [3] ويعود الفضل في هذا "التميز" للكتب المدرسية الفلسطينية على تلك العربية إلى الرقابة والمراجعة المستمرة من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للكتب الدراسية، إذ لا دول عربية أخرى تحصل على "مثل هذا النوع من التغذية الراجعة الخارجية المنتظمة". [3]

هكذا يكون علينا أن نكون ممتنين للرقابة الأوروبية والدولية على مناهجنا الدراسية، ولفضلهم علينا في التزامنا بحقوق الإنسان، وبينما كانت الدراسة التي قادتها الباحثة متحفظة وبشدة على تصوير الاحتلال كمنتهك لحقوق الإنسان الفلسطينية، باعتباره يعزز الصورة السلبية للاحتلال، أي لإسرائيل، أي لليهود، وبالتالي قد يؤدي لكراهية ومعاداة سامية كما جاء في الدراسة، فإنها تكرر في المقابلة نفسها هذا التحفظ، عندما تعود إلى الإشارة للمثال في الكتب الدراسية للجندي الصهيوني الذي تسبب في اقتلاع عين طفل فلسطيني. فعلى الفلسطينيين أن يحترموا ويؤكدوا على حقوق الإنسان، بشكلها المجرد أو العيني إذا كان في الحالتين يؤكد على أنها لا تشمل الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل "إسرائيل".

تُقدِّم الباحثة نموذج شمال إيرلندا خلال فترة الصراع العنيف بين الاتحاديين البروتستانت الذين أرادوا البقاء ضمن المملكة المتحدة، والقوميين الكاثوليك الذين أرادوا التوحيد مع جمهورية إيرلندا؛ وذلك لتوضيح حجة بيداغوجية محددة: "أن الكتب الدراسية التي رسمت صورة لمجتمع مسالم لم تُؤخذ بجدية خلال تلك السنوات لأنها تجاهلت الواقع المحيط بالطلبة." [3] والحجة التربوية في ظاهرها صائبة - الكتب المدرسية لا تُنتج سلاماً بإنكار الواقع. غير أن اختيار هذا المثال تحديداً لمقاربة الحالة الفلسطينية، وإن لم تُصرِّح الباحثة بذلك، يعكس إطاراً مرجعياً يُصنِّف النزاع باعتباره صراعاً داخلياً بين مجموعتين على سلطة دولة قائمة، لا استعماراً استيطانياً احتلالياً يسعى لاقتلاع وجود شعب من أرضه؛ في تجاهل تام لما يحدث على الأرض في فلسطين في اللحظة التي قامت بها بعمل المقابلة.

وتُكمل الباحثة تجاهلها للواقع بصياغة ما ينبغي أن تكون عليه الكتب الدراسية الفلسطينية لتكتسب مصداقيتها وأثرها في البيئة التربوية: "الكتب المدرسية سوف تُستخدم وتُفهم باعتبارها موثوقة وذات صلة إذا تعاملت مع واقع السياق، إذا تلاقت مع الخطاب والروايات السائدة." [3] لكن الواقع المراد والمعترف به للفلسطيني ليس كشعب يرزح تحت الاستعمار وله الحق في مقاومته، بل كمجموعة تعاني من الصدمة والاكتئاب وتحتاج للتعافي. لا تسمية للفاعل، فتسمية الفاعل مما يثير الكراهية وقد يؤدي للتحريض على العنف.

الباحثة تتحدث عن الجروح والندوب التي تركت آثارها على الطلبة والمعلمين، وعن حاجة الطلبة للتعافي منها، وعن العبء المضاعف والمعقد الذي على المعلمين أنفسهم أن يقوموا به ليتعافوا ويُمكّنوا طلابهم من التعافي. [3] وتصل إلى ما تعتبره الحل التربوي الملائم لهذه المرحلة: "الأطفال سيحتاجون لأن يتعلموا أن ينسوا الحرب، ويبنوا فكرة جديدة عن المستقبل." [3] تقول الباحثة هذا في سياق الحديث عن التعافي النفسي من صدمة الحرب وإعادة البناء التربوي بعد انتهاء النزاع - وهو في ظاهره نداء إنساني مشروع لجيل مكسور. لكن - وهنا بيت القصيد - تبقى الحرب في خطاب الباحثة مجردة من فاعلها، وتبقى المقاومة غائبة عن أفق "المستقبل الجديد" الذي يجب بناؤه. مرض الفلسطينيين وجروحهم تُقدَّم وكأنها آثار من الماضي، لا حرب إبادة، ولا استعمار على الأرض، ولا استمرار للموت والتهجير والهدم. كل ما هو مطلوب هو تعلُّم النسيان، ليس نسيان الماضي، بل الحاضر؛ الوهم والإنكار السلعة الأخيرة التي يبيعها لنا الغرب على شكل مساعدة وتدخل إنساني. مع ذلك، وكما العادة في الخطاب التنموي الغربي، تعود المقولة المكررة التي تؤكد على أهمية استمرار المساعدة للفلسطينيين، فدعم المناهج مهم حتى يحول دون التحول إلى أجندات راديكالية.

الباحثة تجد في تقرير المنظمة الإسرائيلية [4] IMPACT-se ملاذاً آخر للاختباء خلفه ولتبرئة التقرير الذي أعدته من التسبب في قطع التمويل عن الأونروا والسلطة الفلسطينية؛ فهذه المنظمة - كما تقول - قامت باستقصاء انتقائي على أسس ومعايير سياسية غير علمية ومتحيزة، وهي "بشكل واضح منحازة في الصراع." [3] ولا ترى الباحثة ضيراً في ذلك، فهي في النهاية مؤسسة سياسية، يقودها ماركوس شيف، الناطق الرسمي السابق باسم الجيش الإسرائيلي، وتصدر عنها - وفق تقرير كولونا - تسعون بالمئة من الاتهامات ضد الأونروا بشأن الكتب المدرسية. [3] في الحقيقة الفرق الأساسي بين التقريرين أن أحدهما التزم بمنهجية علمية، والآخر قام على رؤية سياسية صهيونية واضحة، لكن علمية التقرير الذي قامت عليه الباحثة لا تنفي انتقائيته، التي ارتبطت بمعايير وضعتها الجهة المكلفة وعلى أساس أجندة سياسية عن التعايش والسلام وفق رؤية محددة غربياً؛ انحيازها الأساسي يظهر بتجاهل وهميتها بينما الاحتلال يفرض شروطه بالعنف على الأرض. وبينما يمكن لنا بسهولة أن نواجه تقرير المنظمة الإسرائيلية باعتباره صهيونياً، فإن قداسة السمة العلمية التي تتلفح بها الباحثة وفريقها تحول دون مساءلة تحيزاتها السياسية.

ومع محاولة تبرئة نفسها من منع التمويل عن التعليم، وبصرف النظر عن مقاصد الباحثة، فإن موقعها داخل منظومة البحث الأوروبي الممول - التي تُحدّد هي معايير التقييم وتُشكّل مرجعيته - يجعل تقريرها جزءاً من بنية سياسية لا تقف منها على مسافة نقدية.

تخلص الباحثة إلى أن الكتب الدراسية الفلسطينية "لم تكن محايدةً بالتأكيد"، بل "تعكس وجهة نظر أحادية، كما هو حال الكتب المدرسية في مناطق الصراع غالباً. إلا أنني أؤكد أنها لا تدعو للعنف ولا تنادي مباشرةً الى معاداة السامية؛ فالمقولات المناهضة للاحتلال توجّه نقدها للاحتلال بوصفه ممارسةً سلبية، لا لليهود ولا لإسرائيل ذاتها". ترى الباحثة في هذا التمييز أمراً إيجابياً، ولا تقل إشكاليةً هذه المعادلة - التي تُجرّم الاحتلال وتعفي إسرائيل من هذا الوصف - حين ندرك أنها تشكل الأساس السياسي الذي يستند إليه البند 202 من قرار الاتحاد الأوروبي.

الخلاصة التي وصلنا إليها سابقاً في مراجعة التقرير الذي أعدته الباحثة لصالح مؤسسة جورج إيكرت عن المناهج الفلسطينية تتأكد هنا، بل تتأكد بشهادة الباحثة ذاتها. ما هو مطلوب من الفلسطيني هو أن يتجاهل عمليات المحو والاقتلاع التي يتعرض لها، أن يُعمي عينيه عن واقعه، أن يُدرك شعوره وفق كتيبات الصدمة النفسية، أن يكبت غضبه ويرضى بقهره، وأن يستمر في حالة العمى ووهم السلام، مُجرداً من أي مصدر أو معرفة مقاومة حتى لا يعود يجد لنفسه أرضاً أو وجوداً. وإذا كانت الباحثة نفسها قد انتهت إلى القول إن هذا المسار "بالغ الخطورة" [3] - فإن هذه الخطورة لا تخفف من دور البنية التي انخرطت فيها، بل تُضيف إليها بُعداً آخر من المساءلة.

المصادر

[1] البند 202، "قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 29 نيسان/أبريل 2026 المتضمن ملاحظات تشكل جزءاً لا يتجزأ من قرارات الإبراء المالي المتعلقة بتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي للسنة المالية 2024، القسم الثالث: المفوضية والوكالات التنفيذية، والصناديق الأوروبية التاسع والعاشر والحادي عشر للتنمية" (DEC)2145/2025)، الفقرة 202، 29 نيسان/أبريل 2026، متاح عبر:
(https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-10-2026-0125_EN.pdf)

[2] البند 203، "قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 29 نيسان/أبريل 2026 المتضمن ملاحظات تشكل جزءاً لا يتجزأ من قرارات الإبراء المالي المتعلقة بتنفيذ الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي للسنة المالية 2024، القسم الثالث: المفوضية والوكالات التنفيذية، والصناديق الأوروبية التاسع والعاشر والحادي عشر للتنمية" (DEC)2145/2025)، الفقرة 203، 29 نيسان/أبريل 2026، متاح عبر:
(https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-10-2026-0125_EN.pdf)

[3] ريم شبيلهاوس، مقابلة مع آن دانايا أوشر، "الجدل حول الكتب المدرسية لم يكن يوماً عن توفير تعليم جيد للأطفال الفلسطينيين"، Development Today، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

[4 معهد الرصد لتعزيز السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي(IMPACT-se): منظمة إسرائيلية غير ربحية تصف نفسها بأنها "منظمة بحثية و سياساتية ومناصرة"، تأسست عام 1998 تحت مسمى "مركز رصد أثر السلام" (CMIP)، وتتولى رصد وتحليل مضامين الكتب المدرسية في مختلف دول العالم. يتولى رئاستها ماركوس شيف، الصحفي الإسرائيلي-البريطاني السابق، والضابط الاحتياطي الحالي في وحدة المتحدث الرسمي للجيش الإسرائيلي.

[5] تقرير كولونا (المراجعة المستقلة لآليات وإجراءات ضمان التزام الأونروا بمبدأ الحياد الإنساني): كُلّفت به كاثرين كولونا، وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة، بتفويض من الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2024، إثر الاتهامات الإسرائيلية بتورط موظفين في الأونروا في هجمات السابع من أكتوبر 2023. وقد أُسند البحث الميداني إلى ثلاث مؤسسات أكاديمية: معهد راؤول والينبرغ للقانون الإنساني وحقوق الإنسان (السويد)، ومعهد كريستيان ميشيلسن (النرويج)، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. صدر التقرير في 20 أبريل/نيسان 2024. وقد أفضت الاتهامات الإسرائيلية إلى تجميد ما يقارب 450 مليون دولار من التمويل المخصص للأونروا.
https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2024/04/unrwa_independent_review_on_neutrality.pdf